

الدينار والدرهم في النص القرآني الرؤية الإسلامية لحقيقة المال دراسة (استقرائية تحليلية)

م.د. هه وارصد أحمد

م.م. بروا ميرزا عزيز

قسم التربية الدينية، فاكولتي التربية، جامعة كوية، إقليم كردستان، العراق

hawar.samad@koyauniversity.org

Brwa.merza.8pda@chu.edu.iq

المستخلص

في هذا البحث نبرز الرؤية القرآنية لـ "حقيقة المال" (الدينار والدرهم) بوصفهما معياراً لثبات القيمة والعدالة الاقتصادية، في مقابل النقود الائتمانية المعاصرة القائمة على الوهم والربا. ويفكك البحث آليات الخداع المالي كالتضخم، معداً إياها تطبيقاً لـ "البخس" و"أكل أموال الناس بالباطل"، مقدماً مسارات وقائية لتحسين الثروات من الانهيارات النقدية المرتقبة، استناداً إلى القراءة الاستشرافية لمآلات المنظومة الاقتصادية الوضعية والسنن الإلهية في محق الربا. تتوزع المادة العلمية للبحث على أربعة مطالب: المطلب الأول: الدلالات اللفظية والبيانية للمصطلح النقدي في النص القرآني المطلب الثاني: القيمة الذاتية والثبات الجوهرى للمال في الرؤية القرآنية المطلب الثالث: التعرية القرآنية للنظم النقدية المخادعة (الربا والبخس) المطلب الرابع: استراتيجية العودة للنقد الشرعي والآفاق الاستشرافية لحماية الثروات وتأتي الخاتمة لنذكر فيها أهم نتائج البحث والاقتراحات. مفاتيح الكلمات: الدينار، الدرهم، حقيقة المال، النقود الائتمانية، التضخم، الربا، البخس، التحسين الاقتصادي.

Abstract

This research highlights the Quranic vision regarding the "reality of money" (the Dinar and the Dirham) as standard measures for stability of value and economic justice, contrasting them with contemporary fiat money built on illusion and Riba (usury/interest). The study deconstructs the mechanisms of financial deception, such as inflation, classifying it as a practical manifestation of Bakhs (under-valuation/short-changing) and "consuming people's wealth unjustly." Furthermore, it proposes preventive pathways to safeguard wealth against anticipated monetary collapses, based on a forward-looking reading of the trajectories of conventional economic systems and the divine laws governing the eradication of Riba. The scientific substance of the research is distributed across four sections:

- Section I: Lexical and Rhetorical Implications of Monetary Terminology in the Quranic Text
 - Section II: Intrinsic Value and Substantive Stability of Money in the Quranic Vision
 - Section III: The Quranic Exposure of Deceptive Monetary Systems (Riba and Bakhs)
 - Section IV: The Strategy of Returning to Sharia-Compliant Currency and Forward-Looking Horizons for Wealth Protection
- The research concludes with a summary of the most significant findings and recommendations. Keywords: Dinar, Dirham, Reality of Money, Fiat Money, Inflation, Riba (Usury), Bakhs (Short-changing), Economic Safeguarding.

مقدمة

أولاً: التمهيد (خلفية الدراسة):

يعيش العالم المعاصر أزماً اقتصادية متلاحقة، تتجلى في التضخم الهيكلي، وتآكل القوة الشرائية، وتراكم الديون السيادية، وهي أزمتان ليست عرضية بل متجذرة في صميم النظام النقدي العالمي القائم على "النقد الإلزامية" (Fiat Money) والائتمان المصرفي. في مقابل هذه المنظومة الوضعية التي تخلق الثروة من العدم عبر الفوائد الربوية، يقدم النص القرآني منظومة نقدية صارمة ترتكز على "حقيقة المال" المتمثل في الذهب

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٣) تموز لعام (٢٠٢٦)

والفضة (الدينار والدرهم)، جاعلاً من "القيمة الذاتية" معياراً لتحقيق العدالة وحفظاً لجهود البشر من المصادرة الخفية. من هنا، تبرز الحاجة الماسة إلى استتطاق النص القرآني لتأسيس وعي نقدي مقاوم، وتفكيك آليات النظام المالي المعاصر الذي يمارس صوراً خفية من الاستعباد الاقتصادي عبر الإيقاع في محظورات قرآنية كـ "أكل أموال الناس بالباطل" و"بخس الناس أشياءهم"، تمهيداً لطرح بدائل عملية تحصّن ثروات الأمة من الانهيار الحتمي لمنظومة النقد الورقي، ولا بد من الإشارة في هذا المقام التمهيدي من باب الأمانة العلمية إلى أن الإلهام الأساسي والبذرة الفكرية الأولى لهذا البحث قد استمدت من الطروحات الرائدة للشيخ عمران نزار حسين، التي لفتت الانتباه إلى عمق المفارقة بين النقد الشرعي والنظام المصرفي المعاصر.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث الأساسية في الفجوة العميقة بين "فلسفة المال في القرآن الكريم" التي تشترط القيمة الجوهرية والثبات في وسيط التبادل، وبين "الواقع النقدي المعاصر" الذي فرضت فيه أوراق نقدية إلزامية فاقدة للقيمة الذاتية وتخضع للتلاعب والتضخم. وتتفرع المشكلة إلى الإشكالية التالية: كيف يمكن للنص القرآني، من خلال دلالات الدينار والدرهم، أن يفكك آليات الخداع في النظام النقدي المعاصر (التضخم والربا الهيكلي)؟ وما هي مسارات النجاة العملية والتقنية لاستعادة السيادة النقدية والتحوط من الانهيارات الاقتصادية المرتقبة؟

ثالثاً: أسئلة البحث: يسعى هذا البحث للإجابة عن السؤال الرئيس المذكور أعلاه، وينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما هي الدلالات اللفظية والبيانية للمصطلحات النقدية (الدينار، الدرهم، الذهب، الفضة) في النص القرآني؟

٢. كيف يؤسس القرآن الكريم لشرط "القيمة الذاتية" والثبات الجوهرية كمعيار للمال الحقيقي؟

٣. إلى أي مدى تتطابق آليات النظام النقدي الورقي والائتماني المعاصر مع المفاهيم القرآنية لـ "الربا" و"البخس" و"أكل أموال الناس بالباطل"؟

٤. ما هي الاستراتيجيات العملية (كأسواق الموازية والتقنيات المالية) والآفاق الاستشرافية لحماية الثروات وتأسيس بدائل نقدية مستدامة؟

رابعاً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الغايات الآتية:

١. تأصيل مفهوم حقيقة المال: من خلال استقراء الآيات القرآنية التي تناولت النقدين وإبراز وظيفتها الاقتصادية والتشريعية.

٢. التعرّية النقدية للنظام المالي المعاصر: إثبات أن التضخم النقدي المفعّل هو جريمة اقتصادية تندرج شرعاً تحت مسمى "البخس" القرآني و"أكل أموال الناس بالباطل".

٣. إبراز البعد الاستشرافي: تقديم قراءة تحليلية للمآلات الاقتصادية استناداً على السنن الإلهية في "محق الربا"، وتفكيك حتمية انهيار المنظومة النقدية القائمة على الوهم.

٤. تقديم حلول عملية: رسم مسارات وقائية واستراتيجيات اقتصادية (لامركزية وتقنية) تسهم في تحصين ثروات الأفراد والمجتمعات من الأزمات النظامية.

خامساً: أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في شقين:

• الأهمية العلمية (النظرية): يُسهم البحث في سد فراغ أكاديمي يربط بين التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، وعلم الاقتصاد الكلي، والدراسات المستقبلية. وهو بذلك يخرج بالدراسات القرآنية من حيز التنظير التاريخي إلى التلامس المباشر مع أعقد قضايا العصر (الهيمنة المصرفية).

• الأهمية التطبيقية (العملية): يقدم البحث دليلاً استراتيجياً للأفراد والمجتمعات للتحوط المالي وتأسيس "أسواق موازية" وشبكات اقتصادية مصغرة تعتمد النقد الشرعي (السلعي والرقمي المغطى)، مما يمثل جدار حماية ضد التآكل المستمر للقوة الشرائية للعملة الإلزامية.

سادساً: منهج البحث: لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث على تكامل منهجي يجمع بين:

١. المنهج الاستقرائي: لتتبع الآيات القرآنية والمصطلحات المتعلقة بالمال، والنقد، والذهب، والفضة، والربا، والبخس في مظانها وتفسير المتقدمين.

٢. المنهج التحليلي الاستنباطي: لتحليل آليات النظام النقدي المعاصر (التضخم، النقود الائتمانية) وتضادها مع الأحكام القرآنية لاستنباط العلل ومناطق الخلل وتكييفها فقهاً.

٣. المنهج الاستشرافي: لتقديم قراءة مستقبلية لمآلات المنظومة الاقتصادية الوضعية وطرح استراتيجيات النجاة وبناء البدائل العملية.

المطلب الأول: الدلالات اللفظية والبيانية للمصطلح النقدي في النص القرآني:

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٣) تموز لعام (٢٠٢٦)

يتسم النص القرآني بدقة متناهية في استخدام الألفاظ المتعلقة بالمال والثروة، حيث يؤسس لمفهوم "حقيقة المال" عبر ربطه بموجودات مادية تمتلك قيمة ذاتية، وتخضع لمقاييس فيزيائية دقيقة كالوزن. يركز هذا المطلب وفي فقرات على استنتاج الدلالات اللفظية والبيانية للمصطلحات النقدية الصريحة كما وردت في المتن القرآني. يتوضح ذلك في:

أولاً: ورود لفظ «الدينار» و«الدرهم» في السياق القصصي والخبري للقرآن الكريم: لم يغفل القرآن الكريم الإشارة الصريحة إلى وحدات النقد المتداولة التي تحمل قيمة ذاتية، وهي «الدينار» (الذهب) و«الدرهم» (الفضة)، وذلك في سياقات تؤكد دورها كمعيار دقيق للقيمة والذمة المالية (دين وآخرون، ٢٠٢٢؛ رابعة، ٢٠٢٤)، فعلى سبيل المثال نذكر:

١. ورد لفظ «الدينار» في سورة آل عمران: يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بدينارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ...﴾ [آل عمران: ٧٥]. في هذا السياق الخبري، استخدم القرآن «الدينار» كرمز لأقل وحدة نقدية ذات قيمة جوهرية، في مقابل «القنطار» الذي يعبر عن الثروة الطائلة. يشير المفسرون إلى أن الدينار، بوصفه قطعة من الذهب المضروب، يمثل مقياساً دقيقاً لالتزامات الأفراد المالية، حيث تُقاس به الأمانة والذمة (شحاتة، ٢٠٢٢) إن استخدام الدينار هنا يثبت وظيفته التاريخية والشرعية كـ "نقد أمانة" لا يفقد قيمته، مما يجعله معياراً حقيقياً للوفاء بالحقائق.

٢. ورد لفظ «الدرهم» في سورة يوسف: يقول تعالى في وصف بيع نبي الله يوسف عليه السلام: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]. ورد لفظ الدراهم مقترناً بوصف "معدودة"، وهو ما يحمل دلالة بيانية عميقة؛ فالدراهم (وهي قطع الفضة) تُعد عدداً إذا كانت قليلة وتوزن وزناً إذا كثرت. إن اقترانها بالعد هنا يؤكد قلة الثمن الذي بُيع به، لكنه يثبت في الوقت ذاته أن الفضة كانت هي "وسيط التبادل" الفعلي والمادي المعتمد (النادي، ٢٠٢٠) هذا النص يؤصل لفكرة أن حقيقة المال يجب أن يكون شيئاً مادياً ملموساً (معدوداً وموزناً)، وليس التزاماً وهمياً أو دفترياً.

ثانياً: مصطلح «القنطار» و«الذهب والفضة» كمعيار قرآني لتقويم الثروة والقيمة المادية: يؤسس القرآن الكريم قاعدة اقتصادية صارمة، حيث يربط الثروة المادية والقيمة المطلقة بـ "الذهب والفضة"، جاعلاً منهما المعيار الحقيقي لتقويم السلع والجهود (عبد الله، ٢٠٢٢) للتوضيح نذكر:

١. «القنطار» كوعاء للكتلة النقدية:

استخدم القرآن لفظ "القنطار" للتعبير عن المال المتراكم والمكتنز من النقيدين. يقول تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ...﴾ [آل عمران: ١٤]. الدلالة اللفظية لـ "القناطر المقنطرة" تعني المال الكثير المحكم الذي بلغ حداً كبيراً من الوزن والقيمة (حسين، ٢٠٠٧). هذا وإن تخصيص القرآن للذهب والفضة حصراً في هذا الموضع يشير إلى كونهما المستودع الفطري والإلهي للثروة، وهما المال الذي تميل إليه النفس البشرية بطبيعتها لكون قيمته فيه، وليس مستمداً من سلطة تفرضه. (عبد الله، ٢٠٢٢؛ بلعباس، ٢٠٢٤)

٢. الذهب والفضة كمعيار للتحذير من تعطيل الثروة:

في سياق التحذير من الاحتكار، يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]. علة التحريم هنا تنصب على الذهب والفضة تحديداً لكونهما "أثمان الأشياء" وقوام الاقتصاد. أن الله خلقهما ليكونا حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال، وكنزهما يُعطّل حكمتهما في التداول (أمار الله وجانوري وجوييدة، ٢٠٢٥؛ كريشان وغسان، ٢٠١٩) وهذا يؤكد الرؤية القرآنية بأن النقد يجب أن يكون نقداً سلعياً ذا قيمة ذاتية لضمان العدالة التبادلية.

ثالثاً: المفاهيم القرآنية لـ «الوزن» و«الميزان» و«القسط» وعلاقتها بالكتلة النقدية: لا يمكن فهم الرؤية الإسلامية للمال الحقيقي دون ربط الدينار والدرهم بالمنظومة الأخلاقية والفيزيائية التي أقرها القرآن، وهي منظومة "الوزن" و"الميزان" المرتكزة على "القسط" (العدل). وفيما يأتي توضيح ذلك:

- الوزن والكتلة المادية: حقيقة المال في القرآن مرتبط بالكتلة والوزن، لأن قيمته مستمدة من مادته وليس من الرقم المطبوع عليه. يقول تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام: ١٥٢]. التوجيه القرآني بإيفاء الميزان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعامل بالدنانير والدراهم، حيث كانت تُعامل بالوزن لضمان عدم نقص مقدار الذهب أو الفضة فيها، مما يمنع سرقة أموال الناس أو بخسهم (بلعباس، ٢٠١٠).

- الميزان والقسط كحماية للقيمة الشرائية: في سورة الرحمن، يربط القرآن بين العدل الكوني والعدل الاقتصادي: يقول تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٩]. "الإخسار" هنا يشمل التلاعب في قيمة النقد. عندما يكون النقد مبنياً على الذهب والفضة (الموزونين بالقسط)، يستحيل على أي جهة التلاعب في كتلتها للإضرار بالقوة الشرائية للمجتمع. هذا المفهوم القرآني يبطل آليات "التضخم" التي تُعد إفساداً خفياً للميزان، ويؤكد أن حقيقة المال مرتبط بالموازين الفيزيائية الدقيقة العادلة التي خلقها الله، ولا تخضع للتلاعب البشري. (عبد الله، ٢٠٢٢)

المطلب الثاني: القيمة الذاتية والثبات الجوهرى للمال في الرؤية القرآنية

تتجاوز الرؤية القرآنية للمال فكرة كونه مجرد وسيلة لتبادل المنافع، لتؤسس لمعيار صارم يتمثل في "القيمة الذاتية" (Intrinsic Value). فالقرآن الكريم يصف النقدين (الذهب والفضة) بخصائص تجعل منهما مالا حقيقياً لا يقبل الزيف أو التلاعب المفتعل. يركز هذا المطلب وفي فقرات على تتبع الخصائص الدلالية التي وصف بها القرآن هذه المنظومة النقدية، والتي تضمن ثباتها الجوهرى.

أولاً: دلالة مفهوم «الأمانة» المتصلة بتبادل الدينار والذهب في الآيات القرآنية: ربط النص القرآني ربطاً محكماً بين النقد ذي القيمة الذاتية (الدينار) وبين المفهوم الأخلاقي والتشريعي لـ "الأمانة"، وهو ما يبرز بوضوح في سورة آل عمران. وللتوضيح نذكر ما يأتي:

أ. الدينار كمعيار لثبات الحقوق: كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، يقتزن الدينار بـ "الائتمان". والأمانة تقتضي رد الشيء المؤمن عليه بقيمته الحقيقية كاملة دون نقص. وبما أن الدينار الذهبي يحمل قيمته في كتلته المادية، فإن رده بعد زمن يضمن عودة ذات القيمة الشرائية لصاحبها، بخلاف النقود الوهمية التي تفقد قيمتها بمرور الزمن وتجعل الوفاء بها منقوصاً (ابن كثير، ١٩٩٩؛ السويلم، ٢٠٠٦).

ب. انتفاء التلاعب في القيمة الجوهرية: الدلالة القرآنية هنا تؤكد أن حقيقة المال يجب أن يكون مستقلاً عن وعود السلطات أو المؤسسات. فالدينار يؤدي وظيفة "حفظ القيمة" بشكل تلقائي وفطري. أداء الأمانة في المنظور القرآني يستوجب استخدام أداة نقدية عادلة لا تظلم الدائن بانخفاض قيمتها، ولا تظلم المدين بتضخمها، وهذا لا يتحقق إلا بنقد يحمل ثباته الجوهرى في ذاته (الغزالي، ١٩٨٦، ج ٣، ص. ٢٣٦؛ شابر، ٢٠٠٠) ثانياً: صفة «العد» والإحصاء المباشر («دراهم معدودة») كإشارة لثبات المادة النقدية: تُعد الدقة الرياضية في وصف الكتلة النقدية من أبرز الإعجازات البانية في التشريع المالي القرآني، حيث يعكس مفهوم "العد" واقعية المال ومحدوديته الفيزيائية. ويتوضح ذلك في:

أ. الوجود المادي والمحدودية: كما في قوله تعالى: ﴿وَشَرُّهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، يبرز وصف "معدودة". العد يفترض وجوداً مادياً فيزيائياً ملموساً للأشياء. في الاقتصاد القرآني، النقد مادة محدودة الكمية (ندرة طبيعية)، لا يمكن خلقها من العدم أو طباعتها بلا حدود كما يحدث في النقود الائتمانية المعاصرة. هذه "المحدودية" المتمثلة في قابليتها للعد المباشر هي الضامن الأساس لعدم تذبذب قيمتها (المقريزي، ٢٠٠٧، ص. ٢٢).

ب. الحماية من التضخم المفتعل: صفة "معدودة" تنفي إمكانية التكاثر الوهمي للنقد. إن النقود الورقية والرقمية اليوم هي أرقام لا نهائية تُخلق قيوداً دفترية، مما يسبب التضخم. أما الدراهم الفضية، فكونها محصورة في مادة ملموسة، فإن زيادتها في السوق تتطلب جهداً حقيقياً (التنقيب والاستخراج)، مما يحفظ التوازن بين الكتلة النقدية وحجم السلع، ويمنع الانهيارات الاقتصادية المفاجئة (شابر، ٢٠٠٠، ص. ١٣٥).

ثالثاً: التحذير القرآني من «الكنز» ودلالته على الوظيفة الفطرية كنقد جارٍ: إن تخصيص القرآن الكريم لكنز لذهب والفضة دون غيرها بوعيد شديد، يحمل دلالة اقتصادية عميقة على ماهيتهما كعصب للحياة الاقتصادية. ويظهر ذلك في:

أ. حصريّة الوظيفة النقدية: يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُمُ بَغْدَابٌ أَلَيْسَ﴾ [التوبة: ٣٤]. لم يتوعد القرآن من يكنز الأنعام أو الزروع بنفس هذا الوعيد المباشر، لأن الذهب والفضة خلقا ليكونا "أثماناً" للسلع ووسيطاً للتبادل. تحبسهما عن التداول يعني حبس الدورة الدموية للاقتصاد. هذا التخصيص يثبت "الوظيفة النقدية الفطرية" لهما بنص القرآن (المقريزي، ٢٠٠٧).

ب. منع الاحتكار ودوام الجريان: يفهم الكنز المنهي عنه قرآنياً على أنه تعطيل لوظيفة المال بوصفه وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيمة، لا مادة تُحبس لذاتها؛ وقد أدان الغزالي اكتناز المال (الغزالي، ١٩٨٦) ورأى أن المال خلق ليخدم التبادل وقياس القيمة لا ليتخذ غاية في نفسه (كريشين وغسان، ٢٠١٩). كما تؤكد قراءات معاصرة أن القرآن والسنة عرضا وظائف المال من خلال الذهب والفضة، وأن استعمالهما النقدي يفترض الجريان والتداول لا التعطيل (عبدالله، ٢٠٢٢؛ كاندراكوسوما وسانتوسو، ٢٠٢١). وتربط دراسات قرآنية حديثة بين النهي عن الاكتناز وبين الإنفاق المستمر ومنع تمركز المال في أيدي قلة، بما يخدم التوازن الاجتماعي (الأطرش وبنادري، ٢٠٢٣؛ بيلابيس، ٢٠٢٤).

المطلب الثالث: النقد والتعرية القرآنية للنظم النقدية المخادعة (الربا والبخس)

لم يكتفِ النص القرآني بتأسيس معالم "حقيقة المال" ذي القيمة الذاتية، بل تصدى بحزم وعمق للآليات التي يتم من خلالها التلاعب بالثروات وسلبها. يركز هذا المطلب وفي فقرات على استنطاق الآيات القرآنية التي فككت وحرمت آليات الخداع المالي، والتي يمكن إسقاطها بوضوح على عوار النظم النقدية المعاصرة القائمة على الورق والائتمان.

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٣) تموز لعام (٢٠٢٦)

أولاً: مفهوم «أكل أموال الناس بالباطل» في النص القرآني وإسقاطه على سلب القيمة النقدية: أسس القرآن الكريم قاعدة اقتصادية كلية تمنع أي شكل من أشكال انتقال الثروة دون مقابل حقيقي أو رضا تام، وعبر عن ذلك بمصطلح "الأكل بالباطل". يبرز ذلك في: أ. الباطل كانهدام القيمة المقابلة: يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]. يشير المفسرون إلى أن "الباطل" هنا يشمل كل أخذ للمال بغير حق، أو بغير عوض مكافئ (القرطبي، ٢٠٠٦). في النظم النقدية المخادعة (كالنقد الورقية غير المغطاة)، تقوم الجهات المصدرة بخلق النقد من العدم لشراء سلع وخدمات حقيقية من الناس. هذا الإصدار النقدي الخالي من أي غطاء ذهبي أو سلعي هو تجسيد معاصر لـ "أكل أموال الناس بالباطل"، حيث تُستبدل جهود الناس وثرواتهم الحقيقية بأوراق لا قيمة ذاتية لها، تُفرض بقوة القانون (السويلم، ٢٠٢١).

ب. انتفاء التراضي الحقيقي: استثنى النص القرآني "التجارة عن تراضي" لأنها تبادل حقيقي للقيمة. أما النظام النقدي الإلزامي، فهو يجبر الأفراد على قبول نقد تتآكل قيمته، مما ينفي شرط التراضي الحقيقي في العقود طويلة الأجل، ويجعل المنظومة برمتها واقعة تحت طائلة التعرية القرآنية لخداع الباطل (بعلي، ٢٠١٨، ص. ١٨٥).

ثانياً: التحذير القرآني من «بخس الناس أشياءهم» وعلاقته بانهيار القوة الشرائية: تكرر في النص القرآني، لا سيما في قصة نبي الله شعيب عليه السلام، التحذير الشديد من جريمة اقتصادية مدمرة أطلق عليها القرآن مصطلح "البخس". ويتبين ذلك في: أ. البخس كإخفاء ونقص للقيمة: يقول تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: ٨٥]. البخس في دلالة اللفظية هو النقص والإخفاء والتطفيف في قيمة الأشياء وحقوق الناس (شبرا، ٢٠١٥).

ب. التضخم المقتل كأداة للبخس: في العصر الحديث، يتم التلاعب بحجم الكتلة النقدية عبر طباعة المزيد من الأوراق المالية غير المدعومة أساساً، مما يؤدي إلى "التضخم". التضخم في جوهره هو خفض للقوة الشرائية للمدخرات والأجور. إن العامل الذي يتقاضى الراتب الرقمي نفسه يجد نفسه قادراً على شراء سلع أقل. هذا "النقص الخفي" في قيمة المدخرات والأجور هو التطبيق الحرفي والمباشر لـ "بخس الناس أشياءهم"، فالرقم الظاهري للنقد بقي كما هو، لكن القيمة الحقيقية بُخست وسُلبت (السويلم، ٢٠٢١). وقد قرن القرآن هذا البخس بـ "الفساد في الأرض" لكونه يهدم استقرار المجتمعات وينشر الفقر.

ثالثاً: مواجهة النص القرآني لـ «الربا» (الزيادة والمحق) في مقابل التبادل الحقيقي: يتصدى القرآن الكريم لأكبر خديعة نقدية في التاريخ البشري، وهي منظومة "الربا"، كاشفاً عن التناقض الجوهرى بين النمو المالي الوهمي والنمو الاقتصادي الحقيقي. ويتوضح ذلك في: أ. ثنائية البيع والربا: يقول تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ينفي القرآن هنا أي تماثل بين البيع (الذي هو تبادل قيمة بقيمة، وسلعة بسلعة) وبين الربا (الذي هو توليد النقد من النقد بمجرد مرور الزمن). النظم النقدية المعاصرة هي في أساسها "نظم نقدية ربوية"، حيث يتم خلق النقود كـ "ديون" تحمل فوائد (كامل وميرا ولارباني، ٢٠٠٦). هذه المنظومة تفرض على الاقتصاد ضرورة النمو المستمر لسداد الفائدة الوهمية، وهو ما يستنزف موارد الأرض وثروات الشعوب الحقيقية.

ب. سنة «المحق» القرآني للنظام المخادع: يصدر القرآن حكماً اقتصادياً حتمياً في قوله: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]. "المحق" هو الإهلاك التام أو نزع البركة وتدمير القيمة تدريجياً، الأزمات المالية العالمية المتكررة، والانهيئات الكبرى للعملات الورقية، والفقاعات الاقتصادية التي تنفجر تاركة الشعوب في فقر مدقع، ليست سوى تجليات لهذا "المحق" القرآني. في المقابل، يؤسس القرآن للنمو العادل (الإرباء) من خلال الاقتصاد القائم على التكافل والمشاركة الفعالة والتداول الحقيقي للسلع المتقدمة بالنقد الحقيقي (صديقي، ٢٠٢٠).

المطلب الرابع: استراتيجية العودة للنقد الشرعي والأفاق الاستشرافية لحماية الثروات

لا يتوقف الطرح الإسلامي عند تفكيك المنظومة المالية المعاصرة ونقدها، بل يمتد لتقديم بدائل عملية ورؤية استشرافية للنجاة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة. يرتكز هذا المطلب وفي فقرات على ما يُعرف بـ "فقه آخر الزمان"، لي طرح آليات متدرجة لإحياء الدينار والدرهم كطوق نجاة مالي، عبر المزوجة بين الأسواق التقليدية المصغرة والتقنيات الحديثة، استعداداً للانهييار الحتمي لنظام النقد الإلزامي (الورقي). (كامل وميرا ولارباني، ٢٠٠٦) ويظهر ذلك في:

أولاً: استراتيجيات التحوط النقدي واللامركزية الاقتصادية (الأسواق الموازية): في ظل الهيمنة الهيكلية والمؤسسية للنظام المصرفي العالمي القائم على "النقد الإلزامية"، يتبنى الفكر الاقتصادي الإسلامي البديل مقارنة "السيادة النقدية المحلية" واللامركزية الاقتصادية كأدوات استراتيجية للتحوط ضد المخاطر النظامية المرتبطة بتبعية النظام المالي التقليدي (حسين، ٢٠٠٧). لبيان ذلك نذكر:

وقائع (مؤتمر تعزيز دور الدراسات الإسلامية والاجتماعية والإنسانية في بناء المجتمع) المجلد (١/٢٢) تموز لعام (٢٠٢٦)

أ. هندسة النظم الاقتصادية المصغرة: تركز هذه المقاربة على بناء دوائر تبادل تجاري محلية وموازية، تعتمد تسوية معاملاتها عبر أصول ذات قيمة جوهرية (الذهب والفضة) بمعزل عن قنوات الوساطة المالية التقليدية (حسين، ٢٠٠٧). تعمل هذه الأسواق كحاضنات اقتصادية تعزل الاقتصادات المحلية عن الصدمات الخارجية، وتقلل من التعرض لـ "التضخم المستورد" الناجم عن تدهور القيمة الشرائية لل عملات المركزية (المصري، ٢٠٠٥).

ب. إحياء النقد السلعي وأنظمة المقايضة: كتدبير اقتصادي مرحلي، يُشجع الفاعلون الاقتصاديون على استخدام أصول حقيقية منخفضة التذبذب لتسوية المبادلات. تهدف هذه الخطوة إلى سحب "الائتمان المجتمعي" تدريجياً من العملات الورقية، وتحديد مخاطر الطرف المقابل، مع التطبيق الفعلي لمبدأ "التقابض الفوري"، مما يمثل جدار حماية هيكلي ضد تشوهات الفائدة الربوية التي تعتري العقود الآجلة (المصري، ٢٠٠٥).

ثانياً: الهندسة المالية للنقد الشرعي وتوظيف التكنولوجيا المالية: تتمثل محددات السيولة للنقد المعدني في ارتفاع تكاليف المعاملات الناتجة عن التخزين، والنقل، وعدم قابلية التجزئة الدقيقة في العمليات التجارية اليومية (قحف، ٢٠١٨). وهنا تتدخل التكنولوجيا المالية لابتكار أدوات دفع متوافقة مع محددات "المالية الإسلامية الحقيقية". ويتم ذلك بالمواءمة بين سرعة دوران النقود والقيمة الجوهرية يُعالج الابتكار التقني المتمثل في رقمنة الأصول المادية معضلة المدفوعات الدقيقة والتحويلات العابرة للحدود، دون التنازل عن الغطاء السلعي للنقد (قحف، ٢٠١٨). فالمعامل عبر المحافظ المدعومة بالمعادن لا يحوز أداة دين قابلة للتضخم الدفترية، بل يحوز سند ملكية لأصل عيني مع ضمان حق التسجيل والاسترداد المادي الفوري، وهو ما يستوفي الشروط الفقهية والاقتصادية لانتقال الملكية والتقابض الشرعي (المصري، ٢٠٠٥).

ثالثاً: المقاربات الاستشرافية للانهياريات النظامية (أصول الملاذ الآمن)

من منظور التحليل الاقتصادي الكلي المرتبط بإطار استشرافي للأزمات الهيكلية، يُنظر إلى الدورة الاقتصادية الحالية للنظام المالي العالمي كقفاعة ائتمانية غير قابلة للاستدامة، تُشير القراءات الاستشرافية إلى أن التوسع المفرط في الكتلة النقدية وتراكم الديون السيادية، سيقودان حتماً إلى حالة من "الانهيار النظامي" أو التضخم المفرط للعملات الإلزامية (حسين، ٢٠١١). وفي هذا السياق، تتموضع الأصول ذات القيمة الذاتية (الذهب والفضة) ليس كأدوات تبادل فحسب، بل كأصول "ملاذ آمن" حتمية، قادرة على حفظ الثروات وضمان استمرارية الوظائف الاقتصادية الأساسية عند تفكك البنية التحتية للنقد الائتماني المعتمد على الفائدة (حسين، ٢٠٠٧). ويتم ذلك بـ:

أ. النبوءة النبوية وعودة النقدين: تستند هذه الرؤية إلى الأحاديث النبوية الشريفة التي تستشرف مستقبلاً تعود فيه القيمة الحصرية للمال الحقيقي، ومنها الحديث المشهور: "يأتي على الناس زمان لا ينفع فيه إلا الدنانير والدرهم" (أحمد بن حنبل، ٢٠٠١، ص. ٤٣٣). يُفهم هذا الاستشراف على أنه إشارة جلية لانحيار النظم المالية الورقية والائتمانية التي تسيطر على العالم، بحيث تفقد هذه الأوراق أي قدرة شرائية، ولا يبقى كأداة للتبادل وحفظ الثروة سوى الذهب والفضة (حسين، ٢٠١١). ويتم ذلك:

ب. الملاذ الآمن والتحرر من العبودية المالية: في ظل الهندسة المالية العالمية التي تتجه نحو "العملات الرقمية للبنوك المركزية" (CBDCs) والتي قد تؤدي إلى تحكم مطلق في أموال الشعوب وحررياتهم، يصبح اقتناء الذهب والفضة (سواء مادياً أو رقمياً مشفراً بلامركزية) هو الملاذ الاستراتيجي والأمن الوحيد. العودة للدinar والدرهم في هذه المرحلة ليست مجرد خيار اقتصادي، بل هي مسألة حماية للعقيدة، وحفظ لجهد الإنسان، وتحرر من الاستعباد المالي الدجالي (Systemic Slavery) الذي يفرضه النظام المصرفي العالمي.

الذاتية

أتت هذه الدراسة لتؤكد أن النص القرآني لم يترك مسألة الثروة والتبادل المالي عرضة لأهواء البشر وتقلبات النظم الوضعية، بل أسس من خلال ذكر "الدinar" و"الدرهم" و"الذهب" و"الفضة" لمرجعية نقدية ثابتة تركز على "القيمة الذاتية". لقد كشف البحث الرؤية الإسلامية للمال الحقيقي فلا تعترف الشريعة الإسلامية بالثروة الوهمية التي تُخلق من العدم وتُفرض بقوة القانون (كما هو الحال في النقود الورقية والائتمانية المعاصرة)، بل تشترط في النقد أن يكون مخزناً حقيقياً للجهود البشري، محكوماً بقواعد "الوزن" و"القسط" الدقيق التي تمنع التضخم وتحمي مدخرات المستضعفين. إن المواجهة القرآنية الصارمة لآليات "الربا" و"أكل أموال الناس بالباطل" و"بخس الناس أشياءهم"، تمثل تعرية إلهية دقيقة لعوار النظام المصرفي العالمي الحالي. وفي ظل تسارع الأزمات الاقتصادية وتآكل القوة الشرائية، يبرز "فقه آخر الزمان" ليؤكد أن العودة إلى الدينار الذهبي والدرهم الفضي - سواء بشكلهما المادي أو عبر التقنيات الحديثة المغطاة عينا - لم تعد مجرد ترفٍ فكري أو حنينٍ للماضي، بل هي طوق النجاة الوحيد للتحرر من العبودية المالية واسترداد سيادة الأمة وثرواتها المنهوبة. وفيما يأتي أهم نتائج البحث والتوصيات:

أهم النتائج

توصل هذا البحث من خلال استقراء النص القرآني وإسقاطه على الواقع النقدي المعاصر إلى جملة من النتائج، أبرزها:

١. المرجعية القرآنية للمال الحقيقي: إن الألفاظ القرآنية (الدينار، الدرهم، القنطار، الذهب، الفضة) ليست مجرد إشارات تاريخية، بل هي تأصيل لتشريع مالي يشترط "القيمة الذاتية" والمادية في وسيط التبادل لضمان تحقيق العدالة و"أداء الأمانة".
٢. التضخم كجريمة قرآنية: إن تآكل القوة الشرائية المستمر للعملات الورقية نتيجة الطباعة غير المغطاة، يندرج شرعاً تحت مفهوم "بخس الناس أشياءهم" و"أكل أموال الناس بالباطل"، وهو شكل من أشكال "الربا الخفي" الذي يهدم استقرار المجتمعات.
٣. الوظيفة الفطرية للنقدين: إن التحذير القرآني الشديد من "كنز الذهب والفضة" يثبت حصريتهما كوحدات نقدية فطرية خلقتنا لتكونا أماناً للسلع، وأن تعطيلهما عن الجريان في الأسواق يُعد فساداً في المنظومة الاقتصادية.
٤. السقوط الحتمي لنظام الوهم: بناءً على الرؤية الاستشرافية للنص القرآني (وسنة محق الربا)، فإن النظام النقدي القائم على الديون والعملات غير المغطاة، يحمل في طياته بذور فائه، وسيشهد انهياراً يعيد للمال الحقيقي (الذهب والفضة) مكانته الحصرية.

التوصيات

بناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة، نوصي بما يأتي:

أولاً: على المستوى الأكاديمي والفكري نوصي ب:

- أ. تطوير "فقه النقد المعاصر": دعوة المجامع الفقهية والباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى إعادة دراسة "النقود الائتمانية" من منظور قرآني صارم، والتوقف عن منحها ذات الأحكام الفقهية الخاصة بالذهب والفضة، نظراً لفقدانها شرط "القيمة الجوهرية".
- ب. نشر الوعي الاقتصادي الإسلامي: تضمين المناهج التعليمية والخطاب الدعوي مفاهيم "حقيقة المال" وتوعية آليات التضخم والربا الهيكلي، لتوعية الشعوب بكيفية سلب ثرواتهم عبر النظام البنكي.
- ثانياً: على المستوى العملي والاقتصادي نوصي ب:
- أ. تأسيس الأسواق المحلية: وذلك بتشجيع المجتمعات على إنشاء أسواق موازية مصغرة تعتمد بشكل طوعي وتدرجي على التبادل بالذهب والفضة، أو المقايضة السلعية، لكسر احتكار العملات الإلزامية.
- ب. الادخار بالأصول الحقيقية: وذلك بتوجيه الأفراد لحماية مدخراتهم وجهدهم من "المحق الربوي" عبر تحويل فائض أموالهم الورقية إلى أصول ذات قيمة ذاتية (كالذهب، والفضة، والأراضي، والسلع المعمرة).
- ت. توظيف التكنولوجيا المالية المباحة: وذلك بدعوة المؤسسات التقنية الإسلامية المستقلة إلى ابتكار منصات دفع مبنية على تقنية السجلات الموزعة، تُصدر "نقوداً رقمية" مغطاة بنسبة ١٠٠٪ بالذهب والفضة الماديين والمخزين بشكل آمن، مما يسهل تداولهما في العصر الحديث مع الالتزام التام بضوابط التقابض الشرعي.

قائمة المصادر والمراجع (بالعربية)

١. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (١٩٩٩). تفسير القرآن العظيم. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.
٢. أحمد بن حنبل. (٢٠٠١). مسند الإمام أحمد بن حنبل (ط. ١، ج. ٢٨، ص. ٤٣٣، حديث رقم ١٧٢٠١). مؤسسة الرسالة.
٣. بيلابيس، أ. (٢٠١٠). المقاصد الشرعية للمال وأثرها في مواجهة التضخم النقدي. جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.
٤. بيلابيس، أ. (٢٠٢٤). إعجاز القرآن في استخدام كلمتي الذهب والفضة وليس النقود. مجلة قسط لدراسات القرآن والتفسير، ٣(٣).
٥. السويلم، س. (٢٠٠٦). النقود والائتمان في الاقتصاد الإسلامي. الرياض: معهد الإدارة العامة.
٦. شابرا، م. ع. (٢٠٠٠). نظام الاقتصاد الإسلامي: مفاهيمه وقواعده. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
٧. شحاتة، م. (٢٠٢٢). نظرات في بلاغة النص المناسبة بين خواتيم سورة يونس ومفتتح سورة هود في ضوء نظرية النظم. مجلة انشراح: علوم اللغة العربية والدراسات الإسلامية.
٨. صديق، م. ز. (٢٠٢٠). النقود الحديثة والصيرفة الإسلامية في ضوء الأحكام الإسلامية للربا. المجلة الدولية للتمويل والاقتصاد.
٩. الزمخشري، محمود بن عمر. (١٩٨٧). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت: دار الكتاب العربي.
١٠. الأطرش، ر. ج. ي.، وبنادري، ف. ب. (٢٠٢٣). الضوابط التنظيمية للرغبة في الثروة من المنظور القرآني. المجلة الدولية للبحوث القرآنية.

١١. عبدالله، أ. أ. أ. (٢٠٢٢). المنظور الإسلامي الكلاسيكي للنظرية النقدية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، ٣٥ (١).
١٢. الغزالي، أبو حامد. (١٩٨٦). إحياء علوم الدين: كتاب ذم المال والجاه. بيروت: دار المعرفة.
١٣. القرطبي، محمد بن أحمد. (٢٠٠٦). الجامع لأحكام القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٤. قحف، منذر. (٢٠١٨). النقود والسياسة النقدية من منظور إسلامي. الدوحة: مركز التنوير.
١٥. كريشين، ن.، وغسان، ه. (٢٠١٩). تقوق الذهب والفضة كتنقود شرعية. مجلة تدريريرد الدولية لمراجعة الأعمال.
١٦. كميل، أ.، وميرا، م.، ولارياني، م. (٢٠٠٦). رسوم إصدار العملات الورقية ومقاصد الشريعة: مدى توافق الدينار الذهبي مع المقاصد. مجلة الإنسانية، ٢٢، ٨٤-٩٧.
١٧. كاندراكوسوما، م.، وسانتوسو، أ. (٢٠٢١). مراجعة شاملة لمفهوم النقود عند تقي الدين النبهاني. مجلة مشاركة: الاقتصاد الشرعي.
١٨. المصري، رفيق يونس. (٢٠٠٥). بحوث في الاقتصاد الإسلامي. دمشق: دار المكتبي.
١٩. المقرزي، أحمد بن علي. (٢٠٠٧). إغاثة الأمة بكشف الغمة. القاهرة: دار الكتب العلمية.
٢٠. النادي، م. إ. س. (٢٠٢٠). رد الأعجاز على صدورها وأثره في فقه بناء المعنى القرآني (سورة البقرة أنموذجاً). مجلة كلية اللغات، ٨٦٧٩-٨٧٥٦.
٢١. نزار حسين، عمران. (٢٠٠٧). الدينار الذهبي والدرهم الفضي: الإسلام ومستقبل النقود. كوالالمبور: دار المسجد.
٢٢. نزار حسين، عمران. (٢٠١١). الرؤية الإسلامية ليأجوج ومأجوج في العالم الحديث. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.
٢٣. ربابعة، م. م. أ. (٢٠٢٤). أثر التفسير الجغرافي للسيرة النبوية في القرآن الكريم في الترجيح بين أقوال المفسرين. الدراسات الإسلامية.
٢٤. ودين، أ. غ. ب. م.، ودين، أ. ب. م.، وعباس، أ. ه.، وعوض، ر. إ. أ.، وزايد، م. أ. ر. ب. (٢٠٢٢). فهم السياق القرآني لدى المفسرين بين التوجيه اللغوي والتذوق البلاغي. مجلة معالم القرآن والسنة.

References (English)

١. Abd al-Baqi al-Maqrizi, A. B. A. (2007). Ighathat al-Ummah bi-Kashf al-Ghummah [Helping the Ummah by revealing the distress]. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
٢. Abdullah, A. A. A. (2022). Classical Islamic Perspectives on Monetary Theory. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 35(1). <https://doi.org/10.4197/islec.35-1.1>
٣. Ahmad bin Hanbal. (2001). Musnad al-Imam Ahmad bin Hanbal (1st ed., Vol. 28, p. 433, Hadith No. 17201). Muassasat al-Risalah.
٤. Al-Ghazali, A. H. (1986). Ihya Ulum al-Din: Kitab Dhamm al-Mal wa al-Jah [The revival of the religious sciences: The dispraise of wealth and status]. Dar al-Ma'rifah.
٥. Al-Nadi, M. I. S. (2020). Rad al-a'jaz 'ala suduriha wa atharuhu fi fiqh bina' al-ma'na al-Qur'ani (Surat al-Baqarah unmudhajan) [The return of the endings to their beginnings and its impact on the jurisprudence of constructing Quranic meaning (Surah Al-Baqarah as a model)]. Journal of the Faculty of Languages, 8679-8756. <https://doi.org/10.21608/jlt.2020.140248>
٦. Al-Qurtubi, M. B. A. (2006). Al-Jami' li-Ahkam al-Qur'an [The compendium of Quranic rulings]. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
٧. Al-Suwailem, S. (2006). Al-Nuqud wa al-I'timan fi al-Iqtisad al-Islami [Money and credit in Islamic economics]. Institute of Public Administration.
٨. Al-Zamakhshari, M. B. O. (1987). Al-Kashshaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil [The revealer of truths of the mysteries of revelation]. Dar al-Kitab al-Arabi.
٩. Belabes, A. (2010). Al-Maqasid al-shar'iyyah lil-mal wa atharuha fi muwahajat al-tadakhkhum al-naqdi [The Shariah objectives of wealth and its impact on countering monetary inflation]. Islamic Economics Research Center, King Abdulaziz University.
١٠. Belabes, A. (2024). I'jaz of the Qur'an for Using the Words Gold, Silver and Not Money. QiST: Journal of Quran and Tafseer Studies, 3(3). <https://doi.org/10.23917/qist.v3i3.5131>
١١. Candrakusuma, M., & Santoso, A. (2021). Tinjauan Komprehensif Konsep Uang Taqiyuddin An-Nabhani. Musyarakah: Journal of Sharia Economic (MJSE).
١٢. Chapra, M. U. (2000). Nizam al-Iqtisad al-Islami: Mawahimuha wa Qawa'iduhu [The Islamic economic system: Concepts and foundations]. Islamic Research and Training Institute.

١٣. Din, A. G. B. M., Din, O. B. M., Abas, U. H., Awad, R. I. A., & Zabidin, M. A. R. B. (2022). Fahm al-siyah al-Qur'ani lada al-mufassirin bayna al-tawjih al-lughawi wa al-tadhawwuq al-balaghi [Understanding the Quranic context among commentators between linguistic guidance and rhetorical appreciation]. Ma'ālim al-Qur'ān wa al-Sunnah. <https://doi.org/10.33102/jmq.v18i2.387>
١٤. Elatrash, R. J. Y., & Banaderi, F. B. (2023). Regulatory Controls on the Desire for Wealth from the Quranic Perspective. International Journal of Quranic Research. <https://doi.org/10.22452/quranica.vol15no1.28>
١٥. Hosein, I. N. (2007). Al-Dinar al-Dhahabi wa al-Dirham al-Fiddi: Al-Islam wa Mustaqbal al-Nuqud [The gold dinar and silver dirham: Islam and the future of money]. Dar al-Masjid.
١٦. Hosein, I. N. (2011). Al-Ru'yah al-Islamiyyah li-Yajuj wa Majuj fi al-Alam al-Hadith [An Islamic view of Gog and Magog in the modern world]. Dar al-Bashir for Culture and Science.
١٧. Ibn Kathir, I. B. O. (1999). Tafsir al-Qur'an al-Azim [Exegesis of the grand Quran]. Dar Taibah for Publishing and Distribution.
١٨. Kahf, M. (2018). Al-Nuqud wa al-Siyasah al-Naqdiyyah min Manzur Islami [Money and monetary policy from an Islamic perspective]. Al-Tanweer Center.
١٩. Kameel, A., Meera, M., & Larbani, M. (2006). Seigniorage of fiat money and the Maqasid al-Shari'ah: The compatibility of the gold dinar with the Maqasid. Humanomics, 22, 84-97. <https://doi.org/10.1108/08288660610669383>
٢٠. Krichene, N., & Ghassan, H. (2019). The pre-eminence of gold and silver as Shariah money. Thunderbird International Business Review. <https://doi.org/10.1002/tie.22040>
٢١. Al-Masri, R. Y. (2005). Buhuth fi al-Iqtisad al-Islami [Researches in Islamic economics]. Dar al-Maktabi.
٢٢. Rababa'h, M. M. A. (2024). Athar al-tafsir al-jughrafi lil-sirah al-nabawiyyah fi al-Qur'an al-Karim fi al-tarjih bayna aqwal al-mufassirin [The impact of the geographical interpretation of the Prophet's biography in the Holy Quran on weighting between the sayings of the commentators]. Islamic Studies. <https://doi.org/10.52541/adal.v59i2.3191>
٢٣. Shehata, M. (2022). Nazaraton fi balaghat al-nass al-munasabah bayna khawatim Surat Yunus wa muftatah Surat Hud fi daw' nazariyyat al-nazm [Insights into the text rhetoric: The appropriateness between the endings of Surah Yunus and the opening of Surah Hud in light of the system theory]. Insyirah: Jurnal Ilmu Bahasa Arab dan Studi Islam. <https://doi.org/10.26555/insyirah.v5i2.7008>
٢٤. Siddique, M. Z. (2020). Modern money and Islamic banking in the light of Islamic law of riba. International Journal of Finance & Economics. <https://doi.org/10.1002/ijfe.2196>
- The Dinar and the Dirham in the Quranic Text: The Islamic Vision of the Reality of Money: An Inductive-Analytical Study

Dr. Hawar Samad Ahmed

Department of Religious Education, Faculty of Education, Koya University, Kurdistan Region, Iraq

| ٠٧٥٠١٧٦٦٣١٠hawar.samad@koyauniversity.org

Asst. Lect. Brwa Merza Aziz

Department of Religious Education, Faculty of Education, Koya University, Kurdistan Region, Iraq

| ٠٧٥١٠٠٢٤٧٥٩Brwa.merza.8pda@chu.edu.iq